

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/46/593  
24 October 1991  
ARABIC  
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/SPANISH

OCT 30 1991

الاتحاد السوفياتي  
UNION

الدورة السادسة والأربعون  
البند ١٩ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام

### المحتويات

#### المفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	.....	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٥	.....	بوليفيا
٦	.....	الجمهورية العربية السورية
٧	.....	يوغوسلافيا

أولا - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، في دورتها الثالثة والأربعين ، القرار ٤٧/٤٣ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" وفي الفقرة ٢ من ذلك القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً يتيح للجمعية أن تنظر في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقيّم القرن الحادي والعشرين واعتمدت هذه الخطة".

٢ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد اتخذت إجراءات بشأن التوصية ذ الصلة الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر وزراء خارجية بلدان الانحياز المعقود في نيقوسيا في الفترة ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٨٨ (A/43/667-S/20212 ، المرفق ، الفرع الأول ، الفقرة ٢٣٩).

٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، أحال الأمين العام نص القرار ٤٧/٤٣ إلى جميع الدول والمؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ودعاها إلى تقديم اقتراحاتها بصـ إعداد التقرير المطلوب منه .

٤ - ووردت ردود من ١٦ دولة عضواً ودولة واحدة غير عضو ومن ثلاث مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، جرى نشرها في تقرير الأمين العام (A/44/800) .

٥ - وكان الأمين العام قد أحاط علماً ، في تقريره ، بالاجراءات الاخيرة التي اتخذها المجتمع الدولي لتأييداً للقرار ٤٧/٤٣ . ففي المؤتمر التاسع لرؤساء د أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (A/44/551) ، أعرب الاعضاء مرة أخرى عن رغبتهم في الإسهام بفعالية في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة من أجل تنفيذ العقد وقرروا أن يسندوا إلى مكتب التنسيق مهام إعداد خطة عمل لحركة بلدان عدم الانحياز وإنشاء فريق عامل تابع لها . وعلاوة على ذلك ، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية قراراً بشأن العقد الدولـ تلتزم فيه منظمتها بالمشاركة مشاركة تامة في الأنشطة التي ستضطلع بها الأمم المتحد خلال العقد .

٦ - وأحاطت الجمعية العامة علماً ، في مقررها ٤٢٩/٤٤ المؤرخ في ١١ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٩ ، بتقرير الأمين العام (A/44/800) وأوصت بأن يطلب الأمين العام مـ

الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم ترد بعد على رسالته المؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ أن تفعل ذلك في موعد أقصاه ١ نيسان/أبريل ١٩٩٠ ، وأن يدعوها مرة أخرى إلى تقديم اقتراحات يمكن أخذها في الاعتبار في التقرير النهائي الذي سيقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

٧ - ووردت ردود من ١٤ دولة ومؤسسة واحدة في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسة حكومية دولية واحدة ، جرى نشرها في تقرير الأمين العام (A/45/624) .

٨ - وأحاطت الجمعية العامة علماً ، في مقررها ٤٥/٤١٠ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، بالتقريرين المؤقتين للأمين العام (A/44/800 و A/45/624) وأومت مرة أخرى بأن يطلب الأمين العام من تلك الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم ترد بعد على رسالته المؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ والرسائل اللاحقة أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز ١ نيسان/أبريل ١٩٩١ .

٩ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أحال الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة ، والرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز ، إلى الأمين العام تقرير الفريق العامل التابع لحركة بلدان عدم الانحياز والمعني بإنهاء الاستعمار الذي اعتمد في المؤتمر العاشر لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في أكرا في الفترة ٢ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ .

١٠ - وتستنسخ في الفرع ثانياً من هذا التقرير الردود الواردة من الدول الأعضاء . أما نص التقرير المذكور أعلاه فيتضمنه الرد الوارد من يوغوسلافيا .

### ثانياً - الردود الواردة من الدول الأعضاء

#### إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩١]

١ - نظراً للجو السياسي السريع التغير على الصعيد الدولي ، أعلن قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ العقْد الدولي للقضاء على الاستعمار . وطلب المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان

عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أيضا بالتنفيذ الفوري والكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٢ - وتعريف الأمم المتحدة التقليدي للاستعمار لا يشمل كامل ظاهرة الاستعمار ومختلف أنماطه على الصعيد العالمي ؛ ومع هذا وفي إطار منظومة الأمم المتحدة ما زال هناك ١٨ إقليما خاضعا للحكم الاستعماري الذي تمارسه الدول القائمة بالإدارة . وينبغي أن تصمم عملية القضاء التام على مخلفات الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فضلا عن الأقاليم غير المدرجة في القائمة مع مراعاة النقاط التالية :

(أ) تعريف "الاستعمار" تعريفا واضحا وموضوعيا بوصفه مفهوما حيا من مفاهيم العصر الحديث . ونرى أن "الاستعمار" في حاجة إلى تعريف أوسع نطاقا بحيث يشمل جميع أشكال العنصرية والاحتلال . وبناء على الأخذ بهذا التعريف الأوسع نطاقا فإن الأمر سيتطلب إعادة النظر في أعمال الأمم المتحدة ؛

(ب) إلقاء الضوء على مفهوم تقرير المصير وشتى تفسيراته ؛

(ج) المساعدة على تهيئة الأحوال السياسية والاقتصادية اللازمة كيما تسرع شعوب الأقاليم المستعمرة في عملية تقرير المصير ؛

(د) تصميم آلية يمكن بها للدول الجديدة أن تضمن الموارد والدعم والتضامن الدولي الحقيقي ؛ ولا سيما أثناء المراحل الأولى لاستقلالها ؛

(هـ) وضع تدابير فعّالة وعملية لتشجيع الدول القائمة بالإدارة على التعاون مع الأمم المتحدة في جهودها المبذولة مجددا بشأن عملية إنهاء الاستعمار بموجب المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - وفي هذا السياق ، ترى جمهورية إيران الإسلامية أنه إذا كان للعقد أن يحقق الهدف منه وهو القضاء على ويلات الاستعمار فإن على شتى أجهزة الأمم المتحدة ، ولا سيما إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة والدول الأعضاء في المنظمة ، أن تقوم بدور أنشط وأكثر تضافرا . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن تتضمن التدابير ذات الأولوية توجيه الأمم المتحدة نداء إلى الدول القائمة بالإدارة حاليا من أجل تقديم جدول زمني واقعي تطبق فيه الإعلان في كل إقليم من الأقاليم المستعمرة التابعة له وتجري استفتاء من أجل تقرير المصير وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وممارساتها .

٤ - وعلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ذاتها أن تقوم بدور أكثر دينامية في الإشراف على عملية إنهاء الاستعمار في هذه الأقاليم . وينبغي للجنة أن تظطلع بمهامها بطريقة بنّاءة بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة ، مع مراعاة عوامل من قبيل عدم توفر الوعي السياسي والتبعية الاقتصادية والتغيرات في الأنماط الديموغرافية والأهمية العسكرية والأمن البيئي وغيرها من مشاكل الأقاليم . وثمة حاجة إلى بذل جهود مكثفة ومحددة لنشر المعلومات عن النتائج التي تتوصل إليها اللجنة والتطور السياسي في الأقاليم ووجهات نظر المجتمع الدولي .

٥ - وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لإدارة شؤون الإعلام أن تقوم بدور هام عن طريق إنشاء مراكز في الأقاليم لجمع المعلومات التي يعول عليها ونشرها . وينبغي إيفاد بعثة زائرة إلى كل إقليم من الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أقرب وقت ممكن عمليا من بداية العقد .

### بوليفيا

[الأصل : بالاسبانية]

[٥ تموز/يوليه ١٩٩١]

١ - ترى حكومة جمهورية بوليفيا أن الكفاح من أجل السلم والحرية والاستقلال وحقوق الإنسان والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله هو مبدأ ينبغي أن تراعيه جميع الدول التي يتألف منها النظام الدولي . ولذا فإنها تدين جميع أشكال استغلال الموارد البشرية والطبيعية في تلك الأقاليم التي ما زالت خاضعة لنظام استعماري وتؤكد من جديد الحقوق المشروعة لهذه الأقاليم في التمتع ، عن طريق تقرير المصير ، بممارسة سيادتها الكاملة .

٢ - وتلاحظ حكومة بوليفيا مع الارتياح أن أحد الانجازات الرئيسية للأمم المتحدة قد تمثل في دورها الرئيسي الذي قامت به ، وهو أنها أدخلت في زمرة المجتمع الدولي كثيرا من تلك الدول التي حرمت من حقوقها السيادية ومن ثم عانت من قيود التبعية ونقص التمثيل القانوني الكامل الذي يعكس جذورها الإثنية وثقافتها وشخصية شعوبها . ولذا ينبغي لأي حل لمشكلة إنهاء الاستعمار وأية خطة عمل توضع لبلوغ هذا الهدف أن

تتفق مع ، وأن تستلهم ، قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تتماشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة .

٣ - ويرجع النمو الملحوظ الذي حققته منظماتنا إلى حد كبير إلى أنها كانت بمثابة جسر بين ماضي هذه الشعوب ومستقبلها . وقد عزز وجود الدول الجديدة من المهمة العالمية للمنظمة وعمل على إشرائها عن طريق تعزيز نطاقها الدولي .

٤ - وقد أيدت بوليفيا قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والمعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" بهدف تشجيع البحث عن آليات جديدة ذات نطاق دولي تتيح تطبيق مبادئ وقواعد الأمم المتحدة في هذا المجال . وتفتنم بوليفيا هذه الفرصة لكي تؤكد من جديد هذا الدعم ولكي تعرب عن أحر الآمال في أن نندجز في ختام العقد المهمة التي حددناها لانفسنا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ لكي لا يظل هناك أي أثر على الإطلاق للاستعمار على وجه الأرض .

### الجمهورية العربية السورية

[الأصل : بالعربية]

[٣ نيسان/أبريل ١٩٩١]

١ - إن الجمهورية العربية السورية ، انطلاقاً من مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وتنفيذا لقراراتها المتعلقة بالقضاء على الاستعمار ، تؤيد بقوة ما تبذله المنظمة من جهود حثيثة للقضاء على الاستعمار بشكل نهائي . وهي تعتبر إعلان الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والأربعين الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ عقداً دولياً للقضاء على الاستعمار (القرار ٤٧/٤٣) بأنه خطوة إيجابية . وإن الجمهورية العربية السورية التي تواصل مشاركتها الفعالة في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وكطرف متعاقد في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكذلك في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، تدعم بشكل كامل تنفيذ أهداف هذا العقد ، وهي طالما التزمت بجميع قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص وكذلك بخطة العمل من أجل التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١١٨/٢٥ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وخطة الأنشطة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (القرار ٤٧/٤٣) . وإن سورية ترى

أن جميع أشكال ومظاهر الاستعمار تتنافى تماما مع ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، وهي قد ساهمت دائما في الجهود الدولية ضد العنصرية ، كما دعمت باستمرار نضال شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل التحرر والتمتع بحق تقرير المصير .

٢ - إن إنهاء الاستعمار والقضاء عليه يعتبر مستلزما أساسيا نحو تحقيق عالم تحكمه أسس السلام والتعاون والحرية ، وانطلاقا من ذلك ، تطالب الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي بأن يكشف الجهود من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، ومنح الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة مما يساعد على تحقيق الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط وإحلال السلام فيها ، كما تؤيد سورية حق شعب جنوب افريقيا في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله الكامل ، وتدعم جميع السياسات العنصرية التي تنتهجها حكومة بريتوريا ضد هذا الشعب المضطهد . وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات فعالة لاستئصال جذور جميع أشكال التمييز العنصري والعنصرية والاستعمار والاحتلال الاجنبي المتبقية في العالم .

#### يوغوسلافيا\*

[الاصـل : بالانكليزية]

[٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١]

تقرير الفريق العامل التابع لحركة بلدان عدم الانحياز  
والمعني بإنهاء الاستعمار ، المقدم إلى المؤتمر  
العاشر لوزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز  
المعقود في غانا في الفترة من ٢-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

١ - أنشئ الفريق العامل والتابع لحركة بلدان عدم الانحياز والمعني بإنهاء الاستعمار ، المكون من يوغوسلافيا (رئيسا) واثيوبيا واندونيسيا وایران (جمهورية - الإسلامية) وبوروندي وترينيداد وتوباغو وزامبيا وفانواتو وفنزويلا وكوبا ومالي

\* بالنيابة أيضا عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز .

ومصر ، استنادا إلى القرار الذي اتخذته المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وعهد إليه بمهمة المساهمة في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لتنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

٢ - وقرر الفريق أن يركز أنشطته في هذه المرحلة على مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة في إعداد خطة عمل الأمم المتحدة المقرر تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . وفي أعقاب مداوالات مستفيضة يتقدم الفريق بعدد من الأفكار والاقتراحات كما يوافق عليها المؤتمر العاشر لوزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في أكرا ، غانا ، بغية تقديمها إلى الأمين العام . وعند الاضطلاع بذلك وضع أعضاء الفريق في اعتبارهم أنه ينبغي صياغة خطة عمل الأمم المتحدة بحيث تتمتع بأقصى قدر ممكن من دعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع الحفاظ على مبادئ ومواقف بلدان عدم الانحياز بشأن إنهاء الاستعمار .

٣ - وبغية ضمان التنفيذ الناجح للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار تقترح بلدان عدم الانحياز أن تتضمن خطة عمل الأمم المتحدة الأفكار والمقترحات التالية :

(أ) ينبغي أن يكون الهدف النهائي من العقد الدولي للقضاء على الاستعمار هو التنفيذ الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن طريق ممارسة شعب كل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حقه في تقرير المصير والاستقلال . وينبغي أن يجري هذا بحرية ودون ممارسة أي ضغط خارجي وبشكل يعكس مصالح تلك الشعوب وتطلعاتها الحقيقية ، ومع قيام الأمم المتحدة بدور مناسب ؛

(ب) وينبغي إجراء استعراض شامل للحالة في كل إقليم من الأقاليم تظلم به الأجهزة الملائمة في الأمم المتحدة بغية ، في جملة أمور ، تقييم إمكانية إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير . وحيث تسمح الظروف بذلك ينبغي أن يجري الاستفتاء في أقرب وقت ممكن أو ألا يتأخر على أية حال عن نهاية العقد وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ؛

(ج) وفي هذا السياق قد يكون من المفيد أن يطلع الأمين العام أو ممثله الخاص بزيارة كل إقليم من الأقاليم في أقرب وقت ممكن أثناء العقد وأن يتقدم بتقرير إلى الجمعية العامة ؛

(د) وينبغي حث الدول القائمة بالادارة على اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتعليمي لسكان الأقاليم مما



يهيئ الظروف لتنميتها المستقلة ذاتيا والمستقلة وتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير ؛

(هـ) وينبغي توحيد جهود كل من المجتمع الدولي والدول الاعضاء ومنظومة الامم المتحدة بأسرها والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الاخرى من أجل مساعدة سكان الاقاليم مساعدة فعالة والمساهمة بنشاط في تنفيذ خطة عمل الامم المتحدة المقرر اعتمادها للعقد ؛

(و) وينبغي الاتفاق على آليات ملموسة لتقديم المساعدة الدولية ، ولاسيما من حيث النمو والتنمية الاقتصادية فضلا عن حماية البيئة في الاقاليم . وفي هذا المجال ، يمكن للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تقوم بدور رئيسي ، ولذا ينبغي أن يطلب منها إعداد البرامج الملائمة ؛

(ز) وينبغي أيضا تقديم مساعدة دولية فعّالة في تنمية الوعي السياسي لدى سكان الاقاليم بمختلف الخيارات المتاحة في الممارسة الفعلية لحقهم في تقرير المصير ، مع مراعاة قرار الجمعية العامة (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ . وفي هذا السياق ، ينبغي أن يصب تركيز خاص على تحسين النظم التعليمية في الاقاليم وتوفير المنح الدراسية وتسهيلات التدريب وحماية وتعزيز حقوق الانسان لسكانها . وينبغي لحكومات الدول الاعضاء فضلا عن الوكالات المتخصصة أن تشترك بنشاط في هذا الصدد ؛

(ح) وينبغي دعوة الدول الاعضاء الى النظر في اتخاذ هذه التدابير بما فيها التشريعات على الصعيد الوطني التي تنص على :

١١' عدم تشجيع جميع الاجراءات والانشطة التجارية أو غيرها التي يمكن أن تمس بحق شعوب باقي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال ؛

١٢' تشجيع الاحترام الكامل لحقوق الانسان للسكان الذين يعيشون تحت السيطرة الاجنبية وتيسير لجوئهم الى رفع دعاوى قضائية بغية استرداد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية .

(ط) وللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة دور هام تقومان به في عملية تنفيذ خطة عمل العقد ، ولذا ينبغي أن تقدم الدول الاعضاء الدعم الكامل لانشطة اللجنة الخاصة وجهودها الحالية المبذولة لتحسين وتعزيز وترشيد أعمالها فضلا عن أنشطة اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة جهودها بايفاد بعثات زائرة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ،

(ي) ومن الضروري تحسين التعاون بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة . وينبغي توجيه نداء الى الدول القائمة بالإدارة باستئناف تعاونها مع اللجنة والاشتراك بنشاط في أعمالها ،

(ك) وينبغي أن يعهد الى هيئات الأمم المتحدة المعنية ، ولاسيما إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة ، بتكثيف نشر المعلومات عن حالة باقي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فضلا عن العقد ذاته وذلك عن طريق إصدار منشورات خاصة عن إنهاء الاستعمار ، وتنظيم عروض أفلام جماهيرية وعروض للصور وحلقات دراسية وما إلى ذلك . وينبغي تخصيص الموارد اللازمة لهذه الأغراض في سياق عملية الميزانية البرنامجية التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة المعنية . واعتمادا على توفر الموارد ينبغي تشجيع إدارة شؤون الإعلام على إنشاء شبكة ملائمة للمراسلين في باقي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

-----